# ورقة عمل حول

# دور الإحصاءات في صياغة السياسات

# البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013


**إعداد**

**م. زياد عبيدات**

**مدير مديرية البرامج والمشاريع**

**وزارة التخطيط والتعاون الدولي**


**الأردن**

**ايلول 2012**

**مقدمة:**

**التخطيط التنموي الاستراتيجي:**

التخطيط الاستراتيجي هو الأسلوب التخطيطي المعد بشكل مدروس لأحداث تغيير جوهري نحو الأفضل في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وذلك في إطار سياسات ملتزمة ذات أهداف محددة، وتقوم على مرتكزات ثابتة ومعرّفة، وتراعي المتغيرات الداخلية والخارجية، لضمان تحقيق الأهداف المرسومة والتي يجب أن تكون محصلتها تقدم المجتمع وتطوره. وبناء عليه، يعتبر التخطيط "الجسر" الذي يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة (***Sustainable Development***) حيث اصبح هذا النوع من التنمية محل اهتمام الدول والمجتمعات المختلفة وذلك لما يحمل في طي اته من معاني إيجابية في مجال التنمية والتطوير.

أما أهم الأسس التي يستند إليها التخطيط الاستراتيجي فتتمثل بما يلي:

- استمرارية عملية التنمية والتأكيد على عدم آنيتها.
- التوازن في حدود التنمية من حيث الأبعاد القطاعية والجغرافية و السكانية.
- تصميم المشاركة الفاعلة للسكان في إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية من جهة وفي جني ثمارها من جهة أخرى.
- منع حدوث الاستغلال الجائر أو غير الفاعل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- السعي نحو زيادة الاعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ا لتأكيد على استقرارها من خلال استقرار مصادر تمويلها.
- معالجة جميع الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من الممكن أن تعيق النمو وعملية التنمية الشاملة.

**تجربة الأردن في مجال التخطيط التنموي الاستراتيجي**

قبل استعراض تجربة الأردن في هذا المجال، فانه من الضروري الإشارة إلى أن التخطيط التنموي في الأردن قد واجه العديد من المعوقات والقيود التي أثرت سلبا على قدرة برامج وخطط التنمية في تحقيق أهدافها بصورة كاملة . وتتمثل ابرز هذه القيود في عدم الاستقرار الأمني والسياسي الناجم عن الحروب والأزمات في المنطقة، وما تبعها من هجرات قسرية أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني

**مراحل التخطيط في الاردن**

**1. برامج السنوات الخمس**

أدرك الأردن منذ نشأته أهمية تحقيق التنمية المستدامة ونظراً لمحدودية الموارد المتاحة للقطاع الخاص فقد اعتمد في بداية الأمر على أسلوب التخطيط الشمولي، إذ تبنى الأردن سلسلة من الخطط التنموية متوسطة الأجل والمتمثلة في برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية (1963-1967) الذي أعيدت صياغته ليغطي الفترة (1964-1970). إلا أن العمل في هذا البرنامج توقف بسبب حرب عام 1967. ثم استأنف الأردن نشاط التخـطيط التنموي في مطلـع السبعينيات بوضـع خطة ثلاثية للفترة (1973-1975)، تلاها ثلاث خطـط خمسيـة غطت

الفتـــرات(1976–1980)، و(1981–1985)، و(1986–1990) والتي توقف العمل بها نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن في أواخر عام 1988.

## 2. جهود التصحيح الاقتصادي

ولمواجهة التحديات الثقيلة التي أفرزتها تلك الأزمة، سارعت الحكومة إلى تبني نهج التصحيح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ضمن برنامج للتصحيح الاقتصادي الأول الذي انطلق في عام 1989 بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتوقف العمل به في عام 1990 بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية ومخلفاتها الثقيلة على أوضاع الاقتصاد الأردني . وفي عام 1992 تبنى الأردن برنامجاً جديداً لل تصحيح الاقتصادي يغطي الفترة (1992–1998)، حيث رافق هذا البرنامج وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1993–1997) أخذت بعين الاعتبار دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في تحديد الأهداف العامة والقطاعية ورسم السياسات لتحقيق هذه الأهداف . رافق ذلك خطة التن مية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1998–2003) التي أولت المزيد من الاهتمام بتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع التركيز أيضا على محاربة الفقر والبطالة . وفي إطار مكمّل فقد تبنى الأردن برنامجاً جديداً للتصحيح الاقتصادي يغطي الفترة (1999–2001)، وآخر يغطي الفترة (2002–2004) لمعالجة ما تبقى من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

## 3. برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي

بناء على منظومة الإجراءات والتدابير والسياسات الإصلاحية التي تبناها الأردن منذ أواخر الثمانينيات، حتى نهاية عقد التسعينات وإيمانا منه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعطاء زخم اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، جاء إطلاق برنامج التحول الاجتماعي والاقتصاد ي، الذي سعى إلى تنفيذ سلسلة واسعة من الإصلاحات والمشاريع التي ترمي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

## 4. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004–2006

في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية محلياً وإقليميا ودولياً، والتي من أبرزها استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر، والاختلالات الكبيرة في سوق العمل، وارتفاع عجز الموازنة العامة وحجم المديونية الخارجية، وضحالة سوق رأس المال، وتغير الشراكات التجارية وهيكل وحجم المساعدات الخارجية . وقد أصبحت هذه التحديات تملي، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة الاعتماد على الذات في تمويل المتطلبات التنموية، والعمل الدؤوب لمواكبة آخر المستجدات في تغيير أنماط الإنتاج التي أصبحت تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتستخدم بكفاءة آليات اقتصاد المعرفة . واستجابة لهذه التحديات، قامت الحكومة بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004–2006، التي تركز على أهمية الحفاظ على الثوابت الرئيسية في السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استدامة الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز مبادئ المساءلة

والشفافية وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، كما تستهدف هذه الخطة الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مجالات التنمية المحلية.

### 5. الأجندة الوطنية

وبهدف مواجهة التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني لتسريع وتيرة التغيير قدماً ، فقد برزت الحاجة إلى صياغة أجندة وطنية تحدد الأولويات الوطنية للأردن للعشر سنوات القادمة 2006-2015، والتي تمثلت ابرز مرتكزاتها بما يلي:

- أجندة وطنية شاملة تحدد الأهداف والبرامج الإستراتيجية والسياسات الوطنية التي سيشكل تحقيقها التزاما على الحكومات المتعاقبة.
- تضافر جميع الجهود في صياغة وتحديد الأهداف الوطنية من خلال نشاط وحوار عميق يأخذ في حسبانه مشاركة جميع الأردنيين من كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- القدرة على التنفيذ الفعلي للأولويات الوطنية والوصول إلى النتائج المرجوة على ارض الواقع.
- وضع الأسس والمعايير التي رقيس من خلالها مدى النجاح أو الفشل في تحقيق هذه الأهداف.
- وجود جهاز حكومي كفؤ يؤمن بالعمل المشترك الموجه نحو تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.
- الاستفادة من الخبرات المتراكمة وأخذ العبر والتعلم من التجارب السابقة.
- التأكد من انسجام الأولويات الوطنية مع بعضها البعض ضمن الموارد المتاحة.

### 6. البرنامج التنفيذي التنموي 2007-2009

بهدف وضع توصيات الأجندة الوطنية ومبادراتها موضع التنفيذ وفقاً للإمكانيا ت المتاحة، شرعت الحكومة منذ بداية عام 2006 في إعداد البرنامج التنفيذي الأول للأجندة الوطنية ليغطي السنوات 2007-2009، وقد تضمن البرنامج التنفيذي الأول للأجندة الوطنية السياسات والبرامج والمشاريع والنشاطات ذات الأولوية التي سيتم العمل على تنفيذها أو استكمالها خلال الثلاث سنوات والتكاليف المالية اللازمة ومصادرها ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بها، كل ذلك كان من خلال دراسة معمقة وبحث دقيق شمل محاور الأجندة الوطنية والقطاعات التابعة لها وقطاعات ومسارات أ خرى لم تتناولها الأجندة الوطنية وبشكل تشاركي من قبل كافة الجهات المعنية.

### 7. البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013

يمثل البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 خطة عمل الحكومة للمرحلة القادمة، وقد تم أعداده بصورة تشاركيه مع كافة الجهات المعنية، وذلك استناداً على عدد من المرجعيات شملت توصيات كلنا الأردن والأجندة الوطنية، والمبادرات الملكية ، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة وتوصيات مجلس الأمة حول برامج الإصلاح ال مالي والاقتصادي . وبالإضافة إلى هذه المرجعيات، فقد تم مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، ووثيقة سياسات الفرصة السكانية، وإستراتيجية مكافحة الفقر من خلال التنمية

المحلية، والإستراتيجية التمويلية المتكاملة لمكافحة التصحر، والإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأولويات مخرجات المخططات الشمولية الجاهزة لمحافظات المملكة، ومراعاة موائمة النوع الاجتماعي في جوانب البرنامج المختلفة.

- **فرق العمل القطاعية**

ضمت فرق العمل القطاعية 122 وزارة ومؤسسة معنية بالإضافة الى تمثيل من دائرة الاحصاءات العامة ومدير دائرة الاحصاءات العامة في عضوية اللجنة التوجيهية ولجنة الاطار الكمي للاقتصاد الكلي.

- **الدعم المؤسسي (التدريب)**

1. تم تدريب 130 ممثل عن الجهات المعنية في البرنامج التنفيذي التنموي في موضوع التخطيط الاستراتيجي
2. تم تدريب 25 مدرب في مجال التخطيط الاستراتيجي التنموي.
3. تدريب متخصص في ادماج الاهداف الانمائية للالفية.
4. تدريب متخصص في ادماج النوع الاجتماعي في الخطة الوطنية..

**التحديات التي تواجه الأردن**

- الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مستدامة.
- المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي (عجز الموازنة، المديونية، التضخم، سعر صرف الدينار، عجز الحساب الجاري).
- المحافظة على نمو الصادرات الوطنية.
- ضمان تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة.
- الحد من مشكلة الفقر.
- تحقيق درجة عالية من التوازن التنموي بين المناطق.
- معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة.
- تحقيق الأمن المائي وأمن التزود بالطاقة.
- زيادة الإنتاجية على المستويين الكلي والقطاعي.

**الأهداف طويلة الأجل**

- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- إعداد الأردنيين للتعلم الدائم وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار.
- تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة الأردنية.

- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تمكين الأردنيين من محاسبة حكوماتهم ومسئوليهم المنتخبين.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- تمتع الأردنيين بمستوى صحي لائق على مختلف الأصعدة.
- تعزيز اعتماد الأردنيين على أنفسهم ومساعدة غير القادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- تحسين نوعية البيئة والمحافظة عليها.
- تعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات.
- إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.
- حصول الأردنيين على فرص متكافئة للمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- تحقيق امن التزود بالمياه والطاقة.

**الأهداف قصيرة الأجل**

- تعزيز استقلالية ونزاهة القضاء وتطوير الإطار التشريعي.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وزيادة الاعتماد على الذات.
- تهيئة بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.
- تطوير المنتج السياحي والمحافظة على الإرث الحضاري والثقافي الأردني.
- تعزيز تنافسية القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته كما ونوعا.
- تعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
- تعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة .
- تنمية مصادر المياه ورفع كفاءة إدارتها.
- تنويع مصادر وأشكال الطاقة .

**الملامح الرئيسية للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013**

- تم إعداد البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام 2011-2013 وفق نهج تشاركي من قبل جميع الجهات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (حوالي 122 جهة) من وزارات ومؤسسات حكومية وجهات أخرى معنية بالتنمية.
- هناك شمولية وتكامل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي وصل عددها إلى (24) قطاعا، وربطها وتناسقها ضمن المحور الواحد، وإضافة قطاعات جديدة لم تكن بالسابق، كقطاعات التنمية المحلية وتطوير القطاع العام، والقطاع النقدي.

- هناك ترابط بين الأهداف الطويلة الأمد والأهداف المحددة، وكذلك كل من السياسات والبرامج والمشاريع، وترتبط هذه الأهداف والسياسات بمؤشرات قابلة للقياس شاملة للقطاعات وعلى مختلف المستويات (حوالي 600 مؤشر )، مع توحيد مرجعيات قياسها والمسؤولية عنها والداعمة لها، بالإضافة إلى وجود نسب مستهدفة ولكل سنة من السنوات القادمة. وعلى أساسها سيتم تقييم أثر هذه البرامج وكفاءة الإنفاق عليها.
- هناك شمولية وتكامل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي وصل عددها إلى (24) قطاعا، وربطها وتناسقها ضمن المحور الواحد، وإضافة قطاعات جديدة لم تكن بالسابق، كقطاعات التنمية المحلية وتطوير القطاع العام، والقطاع النقدي.
- تم تحديد الأولويات للبرنامج من منظور قطاعي، وذلك بالعمل مع اللجان الوزارية القطاعية حيث تم التركيز على الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة وضمن خصوصية كل قطاع.
- تم إجراء التحليل القطاعي للمحاور المختلفة ، بالاستناد الى البيانات الإحصائية الدقيقة المتاحة وعلى ضوئها تم تحديد نقاط القوة والضعف والتحديات والأهداف بعيدة وقصيرة المدى وبناءا على ذلك تم صياغة النظرة المستقبلية للقطاع والمؤشرات المستهدفة خلال فترة البرنامج التنموي التنفيذي، وقد احتوى البرنامج نوعين من المؤشرات الأول على مستوى الأهداف المرحلية والثاني على مستوى السياسات.
- كافةالبرامج والمشاريع التي تمثل الأولويات بنيت على دراسات واعتمدت من قبل الجهة المنفذة ذات العلاقة، واللجان الوزارية على أسس واضحة ودقيقة ومخرجات محددة بخطط عمل وفترات زمنية للتنفيذ
- تم تضمين البرنامج وتدعيمه بمؤشرات لقياس الأداء، وتحديد المخصصات المالية اللا زمة بما يضمن التأكد من تحقيق الأهداف والنتائج المتوخاه.
- تم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في البرنامج التنموي التنفيذي من خلال تبني أهداف وغايات ومؤشرات الألفية لتصبح عالمية وحلية في نفس الوقت.
- تم الاتفاق في اللجان الوزارية ومجلس الوزراء أن يتم إعداد الموازنة العامة للدولة بناءً على الأولويات في البرنامج التنفيذي التنموي، وبحيث يكون هناك انسجام ما بين السياسة المالية والسياسة التنموية.

## النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي (2011-2013)

تم تقدير المؤشرات المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات (2011-2013) استناداً إلى الأسس التالية:

- الاسترشاد بتوقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي في شهر آب 2010 للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، وميزان المدفوعات، والمؤشرات النقدية.
- الاسترشاد بنتائج النموذج الكلي للاقتصاد الأر دني، وذلك اعتماداً على السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج وأدائها المستقبلي استناداً إلى عدد من الفرضيات.

- ربط تحقيق المؤشرات الاقتصادية المستهدفة ضمن الإطار الكمي بالمشاريع والسياسات والإجراءات على المستويين الكلي والقطاعي.
- لاسترشاد بالإطار المالي متوسط المدى للأعوام (2011-2013

**الفرضيات**

تم بناء الإطار الكمي للاقتصاد الوطني اعتماداً على الفرضيات والتي انبثقت عن التوقعات المحلية والدولية لأداء الاقتصاد الوطني خلال الأعوام (2011-2013)، وتتلخص هذه الفرضيات بالاتي:

- بدء تعافي الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية العالمية ومعاودة استئناف زخم النمو تدريجياً
- استقرار معدلات التضخم عند مستويات مقبولة.
- نمو الإيرادات المحلية نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية
- تراجع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- استئناف نمو الصادرات الوطنية.
- نمو المستوردات في ضوء توقع تحسن الطلب الخارجي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
- نمو الدخل السياحي ضمن معدلات مقبولة.
- مواصلة تبني سياسة سعر صرف ثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.
- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية.
- استئناف حوالات العاملين لنموها تدريجيا
- تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

**النتائج المتوقعة**

| المؤشر | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| **أولاً: القطاع الحقيقي** | | | | |
| **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)** | 18762.0 | 19243 | 21908.1 | 23852.0 |
| **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)** | 2.3 | 2.6 | 2.9 | 3.45 |
| **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار)** | 3069.2 | 3290 | 3424.7 | 3644.9 |
| **معدل التضخم (CPI) (%)** | 5.00 | 4.52 | 5.60 | 5.34 |
| **ثانياً: قطاع المالية العامة** | | | | |
| **الإيرادات العامة (مليون دينار)** | 4662.8 | 5178.7 | 5667.6 | 6205.3 |
| **النفقات العامة (مليون دينار)** | 5708 | 6238.7 | 6592.1 | 6961.4 |
| **النفقات الجارية (مليون دينار)** | 4746.6 | 5034.1 | 5246.9 | 5460.2 |

| المؤشر | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| العجز بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | (5.6) | (5.0) | (4.0) | (3.0) |
| العجز قبل المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | (7.7) | (6.4) | (5.3) | (4.2) |
| صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 61.1 | 55.9 | 54.8 | 53.3 |
| ثالثاً: القطاع النقدي | | | | |
| عرض النقد (مليون دينار) | 22306.7 | 24931 | 27989 | 31292 |
| رابعاً: القطاع الخارجي | | | | |
| الحساب الجاري (مليون دينار) | (930.8) | (1669) | (1707) | (1729) |
| الميزان التجاري (مليون دينار) | (4721.8) | (4974) | (5303) | (5690) |
| الصادرات (فوب) (مليون دينار) | 4990.1 | 5030 | 5398 | 5825 |
| المستوردات (فوب) (مليون دينار) | 9711.9 | 10004 | 10701 | 11515 |
| صافي حوالات العاملين (مليون دينار) | 1937.5 | 2111 | 2167 | 2223 |

## التكلفة المالية للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013

لغايات تحديد التكلفة المالية للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 فقد تم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الاطار المالي المتوسط المدى
- ترتيب أولويات المشاريع لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية
- المنح المتوقعة خلال فترة تنفيذ البرنامج
- القدرة الفنية للجهات المنفذة
- جاهزية المشاريع من ناحية الدراسات والتصاميم ووثائق العطاءات

وقد كانت تكلفة البرنامج حسب المحاور والقطاعات على النحو التالي:

**الإنفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013 حسب القطاعات**

ألف دينار

| المحور | القطاع | الإنفاق المتوقع | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2011 | 2012 | 2013 | |
| التشريع والعدل | القضاء | 20,489 | 24,350 | 11,357 | 56,196 |
| | التشريع | 55 | 135 | 155 | 345 |
| تحسين وتطوير بيئة الأعمال | قطاع الاستثمار والصناعة والتجارة | 73,957 | 58,606 | 62,412 | 194,975 |

| المحور | القطاع | الإنفاق المتوقع | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2011 | 2012 | 2013 | |
| | قطاع الزراعة | 28,494 | 47,349 | 49,736 | 125,579 |
| | قطاع السياحة | 41,171 | 52,324 | 46,718 | 140,213 |
| الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية | تطوير القطاع العام | 4,484 | 9,193 | 7,514 | 21,191 |
| | قطاع المالية العامة | 16,352 | 18,579 | 11,810 | 46,741 |
| | القطاع النقدي والخدمات المالية | 20,100 | 11,455 | 7,840 | 39,395 |
| دعم التشغيل والتدريب | دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني | 43,689 | 40,530 | 39,435 | 123,654 |
| الرفاه الاجتماعي | الرعاية الصحية | 180,347 | 194,920 | 132,559 | 507,826 |
| | مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية | 116,793 | 124,157 | 123,870 | 364,820 |
| | التنمية المحلية | 115,177 | 136,468 | 101,443 | 353,088 |
| التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع | قطاع التعليم العام | 106,590 | 128,396 | 115,506 | 350,492 |
| | قطاع التعليم العالي والبحث العلمي | 85,754 | 231,333 | 271,340 | 588,427 |
| | قطاع الثقافة | 8,493 | 7,180 | 9,050 | 24,723 |
| | قطاع الشباب والرياضة | 7,724 | 10,860 | 12,173 | 30,757 |
| رفع مستوى البنية التحتية | قطاع النقل | 107,825 | 93,826 | 185,637 | 387,288 |
| | قطاع الأشغال العامة | 107,172 | 199,450 | 173,450 | 480,072 |
| | الأبنية الحكومية | 22,701 | 34,800 | 31,000 | 88,501 |
| | قطاع الإسكان | 7,405 | 15,410 | 38,720 | 61,535 |
| | قطاع المياه والصرف الصحي | 325,670 | 447,615 | 506,941 | 1,280,226 |
| | قطاع الطاقة والثروة المعدنية | 227,825 | 194,367 | 200,364 | 622,556 |
| | قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات | 14,440 | 54,293 | 46,810 | 115,543 |
| | قطاع البيئة | 28,206 | 39,417 | 44,495 | 112,118 |

## أولويات المشاريع

- احتوى البرنامج التنفيذي التنموي على 1227 برنامج ومشروع ، تم اختيارها بالاعتماد على المعايير والأسس التالية:
  - مشاريع محفزة للنمو
  - مشغلة للعمالة الأردنية
  - محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي

- داعمة للصادرات الوطنية
- مراعاة توزيع هذه المكتسبات على كافة مناطق المملكة

- تم تحديد كلف هذه المشاريع والاحتياجات التمويلية للها خلال مدة التنفيذ وحسب مصادر التمويل المتاحة
- تم تحديد تاريخ البدء والانتهاء المتوقع لهذه المشاريع وذلك بتوفير بطاقة وصف للمشروع تحتوي كافة المعلومات عن المشروع أهدف ومبررات المشروع مكوناته ومدة التنفيذ والجهة المعنية بالتنفيذ والموقع الجغرافي التدفقات النقدية المطلوبة للمشروع والتمويل المتاح والوضع الحالي والنتائج المتوقعة. مرفق رقم (1) بطاقة وصف المشروع

**المتابعة والتقييم**

**نظام إدارة المعلومات (MIS)**

✓ يوفر نظام إدارة المعلومات البيانات على مستويين :

**<u>المستوى الأول : التخطيط</u>**

ويتم ذللك عن طريق إجراء التحليل القطاعي للمحاور المختلفة ، بالاستناد الى البيانات الإحصائية الدقيقة المتاحة التي يوفرها النظام، وعلى ضوئها يتم تحديد نقاط القوة والضعف والتحديات والأهداف بعيدة وقصيرة المدى وبناءا على ذلك يتم صياغة النظرة المستقبلية للقطاع والمؤشرات المستهدفة خلال فترة البرنامج التنموي التنفيذي، وقد احتوى البرنامج نوعين من المؤشرات الأول على مستوى الأهداف المرحلية والثاني على مستوى السياسات

**<u>المستوى الثاني : المتابعة والتقييم وتتم على مستويين:</u>**

- الأول: من خلال مؤشرات قياس الأداء والتي تتضمن قيمة المؤشر لسنة الأساس (2006 ) وقيم المؤشرات المتوقعة لسنوات البرنامج وعلى ضوء ذلك يتم استقراء حركة المؤشرات ومدى تحقيق الهداف ونجاعة السياسات المتبعة

- الثاني : البرامج والمشاريع ويتم متابعة جميع برامج ومشاريع البرنامج من خلال النظام وبالتعاون مع الجهات المعنية بالتنفيذ وينتج عن ذك نوعين من التقارير الأول النجاز الحسي ومقارنة الإنجاز الفعلي مع المخطط وتحديد أسباب الانحراف ومعالجته والثاني ويتضمن الأداء المالي ونسب الإنفاق على البرامج والمشاريع علما ان البرنامج ينتج تقارير على مستوى المحاور والقطاعات والجهات التنفيذية والبرنامج والمشروع

➢ **أهداف نظام المتابعة والتقييم**

- تعزيز آليات المتابعة والتقييم بما يكفل تحقيق الخطط الوطنية لأهدافها وتحسين مستوى أداء القطاع العام.

- ضمان توافق الخطط الاستراتيجية المؤسسية مع الأهداف والأولويات والغايات الوطنية . (التخطيط الاستراتيجي المتكامل)
- ضمان تحقيق الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية للمسؤوليات والمهام المنوطة بها من خلال نظام شامل ومتكامل لمتابعة وتقييم الأداء
- توفير كافة المعلومات اللازمة عن الأداء لدعم ومأسسة عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات
- ضمان توافق الخطط التنفيذية لمؤسسات القطاع العام مع الأهداف والغايات المؤسسية . (التخطيط الاستراتيجي المؤسسي)
- ضمان كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية ومستوى تحقيقها لأهدافها
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية

➢ **مصادر البيانات**

يتم تغذية النظام ببيانات محدثة ومن خلال المصادر التالية:

- قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- دائرة الإحصاءات العامة
- وزارة المالية
- البنك المركزي الأردني
- التقارير الدولية
- التقارير السنوية القطاعية
- المسوح الاقتصادية والاجتماعية

والشكل التالي يوضح مستويات البيانات التي يتضمنها برنامج إدارة المعلومات على مستوى التخطيط والمتابعة والتقييم

**البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013**

**مثال توضيحي (1)**

## محور دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني

**الوضع الحالي**

ويعتبر السوق الأردني مصدراً للقوى العاملة ذات تعليم وكفاءة عالية، ومستورداً بنفس الوقت للقوى العاملة ذات تعليم متدني وكفاءة مهنية في بعض القطاعات، ومن أهم ملامحه انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية، حيث بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة (40.1%) للعام 2009.

قدر حجم قوة العمل الأردنية لعام 2009 بـــ (1,400,805) عاملاً وعاملة ، ويشكل العاملون في القطاع العام ما نسبته (38.9%) من إجمالي أعداد المشتغلين، مقابل (60.7%) في القطاع الخاص، والغالبية العظمى من المشتغلين هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم (83.9%)، وبلغ عدد العمال الوافدين المسجلين لدى وزارة العمل حوالي (335,707) عامل خلال عام 2009، يشكلون (23.9%) من قوة العمل الأردنية، وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الزراعة، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الصناعة التحويلية، تجارة ومطاعم وفنادق، والبناء والتشييد، حيث بلغت نسبتها حوالي (26.7%)، (25.6%)، (19.9%)، (13.5%)، (11.4%) على التوالي.

وتعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث أنها لا تزال مرتفعة نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية التي أدت إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة ومتطلبات سوق العمل، ومزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بين الطرفين، كما أن التباين في معدلات البطالة بين المحافظات مازال قائما وكان أعلاها في محافظة معان وبلغت (17.7%) وأدناها في محافظي العاصمة والعقبة (11.2%)، (12.4%) على التوالي في العام 2009.

وتساهم المرأة بنسبة (17.8%) من حجم قوة العمل الأردنية، مقابل (40%) للبلدان المتطورة، وتشير مقاييس النوع الاجتماعي لعام 2009 بأن فجوة النوع الاجتماعي لمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة بلغت (49.9%)، مما يعني أن المشاركة الاقتصادية للمرأة ما تزال دون المستوى وتميل لصالح الرجل، ويتركز نشاط الإناث في مجالات التعليم (38.1%)، والصحة والعمل الاجتماعي (14.8%)، والصناعة التحويلية (7.9%).

**سوق العمل الأردني (2006- 2009)**

| المؤشر | القيمة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| معدل البطالة | %14 | %13.1 | %12.7 | %12.9 |
| معدل البطالة للذكور | %11.9 | %10.3 | %10.1 | %10.3 |
| معدل البطالة للإناث | %25 | %25.6 | %24.4 | %24.1 |
| نسبة العاطلين عن العمل من حملة الثانوية العامة فما دون | %62.7 | %58 | %58.1 | %56.9 |
| معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة | %37.7 | %39.8 | %39.5 | %40.1 |
| معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للذكور | %63.1 | %64.4 | %64 | %64.8 |
| معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للإناث | %11.9 | %14.7 | %14.2 | %14.9 |
| حجم قوة العمل الأردنية | 1,227,237 | 1,312,649 | 1,342,815 | 1,400,805 |
| حجم العمالة الوافدة | 289,724 | 313,962 | 303,325 | 335,707 |
| نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية | %23.6 | %23.9 | %22.6 | %23.9 |
| نسبة التشغيل من خلال مديريات العمل | %62 | %49 | %36 | %31.4 |

| المؤشر | القيمة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| **التابعة لوزارة العمل** | | | | |
| **نسبة تشغيل خريجي مؤسسة التدريب المهني** | %70 | %71.3 | %74.6 | %74.6 |

## التحديات

- تباين نسب البطالة بين محافظات المملكة.
- نقص البيانات والمعلومات والدراسات حول سوق العمل الأردني والعمالة الأردنية في الخارج.
- انخفاض نسبة المشاركين في برامج التلمذة المهنية.
- ضعف التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التعليم والتدريب والتقني وتعددها واختلاف مستوى جودة ونوعية التدريب فيها.
- تدني مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة.
- أكثر من نصف العاطلين عن العمل (56.9%) مستواهم التعليمي دون الثانوية العامة خلال عام 2009.
- مقاومة أصحاب العمل لتشغيل الأردنيين وذلك للاعتقاد السائد بان العامل الأردني اقل كفاءة وإنتاجية من العامل الوافد.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي في تدريب وتشغيل الأردنيين.
- عدم توفر نظام تجسير من المستويات الأساسية للتدريب المهني ( محدد مهارات , ماهر , مهني ) إلى المستويات الفني والاختصاصي ( غير الأكاديمية ).

## الأهداف العامة

1. المساهمة في رفع نسبة السكان النشطين اقتصاديا.
2. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة وزيادة التشغيل.

## الأهداف المرحلية

1. زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.
2. المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال تدريب وتشغيل الأردنيين.
3. زيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
4. زيادة فعالية منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية
5. تحفيز الاستثمارات المولدة لفرص العمل اللائقة لاستيعاب التدفق المتزاي د لأعداد الأردنيين الداخلين إلى سوق العمل الأردني.

6. زيادة إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني.

**مثال: زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة**

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة** | | | | | | | | | | |
| **فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية** | %51.20 | %49.70 | %49.80 | %49.90 | %49.20 | %49 | %48.80 | %48.60 | وزارة العمل | مؤسسة التدريب المهني |
| **نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة** | %11.90 | %14.70 | %14.20 | %14.90 | %15.20 | %15.50 | %15.70 | %16 | وزارة العمل | مؤسسة التدريب المهني |
| **نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص** | %11.20 | %12.40 | %12.50 | %13.40 | %14 | %14.50 | %15 | %15.50 | وزارة العمل | مؤسسة التدريب المهني |
| **نسبة مساهمة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي** | %13.80 | %15.80 | %15.50 | %16.20 | %16.50 | %16.70 | %16.90 | %17 | وزارة العمل | مؤسسة التدريب المهني |

**السياسات**

1. المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة والإحلال التدريجي للعمالة الأردنية محل العمالة الوافدة
2. تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل.
3. تفعيل السياسات الناظمة لسوق العمل والنهوض بعمليات التفتيش.
4. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
5. موائمة الأنظمة التقاعدية لمعطيات الفرصة السكانية (الهبة الديمغرافية ) والاستفادة من هذه الظاهرة في المدى الطويل.
6. رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية.

**مثال: تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل**

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل** | | | | | | | | | | |

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة المشتغلات من الإناث من خريجي مؤسسة التدريب المهني | - | %29.50 | %29.90 | %29.90 | %31 | %32 | %33 | %34 | مؤسسة التدريب المهني | - |
| نسبة العاملات في القطاع الخاص | %11.20 | %12.40 | %12.50 | %13.40 | %14.00 | %14.50 | %15 | %15.50 | وزارة العمل | مؤسسة التدريب المهني |

## المشاريع والأنشطة

**ألف دينار**

| المشروع / النشاط | مصدر التمويل | الكلفة الكلية | الإنفاق المتوقع | | | المجموع | الجهة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2011 | 2012 | 2013 | | |
| **تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل** | | | | | | | |
| **المشاريع المستمرة** | | | | | | | |
| مشروع تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة | وحدات حكومية | 835 | 250 | 250 | 250 | **750** | مؤسسة التدريب المهني |
| تمكين المرأة الريفية | ذاتي | 9,000 | 3,000 | 3,000 | 3,000 | **9,000** | صندوق التنمية والتشغيل |
| مشروع تدريب الباحثين والمتعطلين عن العمل في المناطق النائية | وحدات حكومية | 1,400 | 100 | 100 | 100 | **300** | مؤسسة التدريب المهني |
| مشروع زيادة مشاركة الإناث في التدريب | وحدات حكومية | 815 | 250 | 250 | 250 | **750** | مؤسسة التدريب المهني |
| مشروع الفروع الإنتاجية | الموازنة العامة | 12,500 | 2,439 | 1,850 | 2,900 | **7,189** | وزارة العمل |
| مشروع برامج التدريب والتشغيل | ذاتي | 7,750 | 2,800 | 2,800 | 1,500 | **7,100** | مؤسسة التدريب المهني |
| مكافحة الفقر والبطالة - تشغيل الأردنيين، تشغيل الفتيات في المناطق النائية، معرض الوظائف | الموازنة العامة | 2,575 | 700 | 750 | 800 | **2,250** | وزارة العمل |
| **مجموع المشاريع المستمرة** | | **34,875** | **9,539** | **9,000** | **8,800** | **27,339** | |
| **المجموع للسياسة** | | **34,875** | **9,539** | **9,000** | **8,800** | **27,339** | |

## المتابعة والتقييم

### المشاركة الاقتصادية للمرأة

ما زالت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية تراوح مكانها لسنوات طويلة ( 14.7%) ويعزى ذلك إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية تحد من عمل المرأة واندماجها بسوق العمل، وانسحابها المبكر من سوق العمل، وتشير مقاييس النوع الاجتماعي لعام 2009 بأن فجوة النوع الاجتماعي لمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة بلغت (48.8%) في عام 2010

مقارنة بـــ (49.9%) في عام 2009، مما يعني أن المشاركة الاقتصادية للمرأة قد انخفضت وما تزال دون المستوى وتميل لصالح الرجل.

## مؤشرات قياس الأداء

| المؤشر | القيمة الاساس | القيمة الفعلية | | | | | المستهدف | الوضع الحالي | الجهة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2011 | | |
| نسبة مساهمة المرأة في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي | %13.80 | %15.80 | %15.50 | %16.20 | %16.60 | N/A | %16.70 | ↑ | وزارة العمل |
| نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص | %11.20 | %12.40 | %12.50 | %13.40 | %13.30 | N/A | %14.50 | ↑ | وزارة العمل |
| فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية | %51.20 | %49.70 | %49.80 | %49.90 | %49.2 | %50.0 | %49 | ↑ | وزارة العمل |
| نسبة المشاركة الاقتصادية المنقحة للمرأة | %11.90 | %14.70 | %14.20 | %14.90 | %14.70 | %14.70 | %15.50 | ↑ | وزارة العمل |
| نسبة المشتغلات من الإناث من خريجي مؤسسة التدريب المهني | - | %29.5 | 9%29. | %29.9 | %31 | %31 | %32 | ↑ | مؤسسة التدريب المهني |
| نسبة العاملات في القطاع الخاص | 2%11. | %12.4 | %12.5 | %13.4 | %14 | %14.5 | %14.5 | ↑ | وزارة العمل |

# البرنامج التنفيذي التنموي 2011-2013

## مثال توضيحي (2)

## قطاع المياه والصرف الصحي

**الوضع الحالي**

يعتبر الأردن من أفقر دول العالم في من حيث وفرة المصادر المائية حيث يصنف رابع أفقر دولة في هذا المجال، حيث يعاني شحاً في المصادر المتاحة من المياه، ويعتمد الأردن في تلبية طلباته من المياه على مياه الأمطار لتغذية المياه السطحية والجوفية على حد سواء، وقد أدت الزيادة في عدد السكان والنمو الاقتصادي والزرا عي إلى زيادة الطلب على المياه، إذ ارتفع التزويد المائي لمختلف القطاعات من (801) مليون م 3 في عام 1999 ليصل إلى (936) مليون م 3 في عام 2008 . بينما وصلت حصيلة الموارد المائية (778) مليون متر مكعب عام 2008، والتي ينبغي تطويرها وتنميتها لتصل إلى (1662) مليون متر مكعب بحلول العام 2022. كذلك بلغ حجم الطلب على المياه (1526) مليون متر مكعب عام 2008، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه ليصل إلى (1673) مليون متر مكعب بحلول العام 2022.

وتغطي شبكات المياه كافة مناطق المملكة حيث وصلت نسبة المخدومين بشبكات التزويد المائي حوالي 98% عام 2008، وتستحوذ مياه الري على 71% من الطلب على المياه 2008 و 64% من التزويد المائي في نفس العام، بينما تستحوذ استخدامات المياه للغايات البلدية 30%، والصناعية 5%، والسياحية 1%.

**التحديات**

**المصادر المائية:**

- محدودية المصادر المائية المتجددة .
- الضخ الجائر للمخزون الاستراتيجي من المياه
- تامين الحقوق المائية للمملكة في مصادر المياه المشتركة

**التزويد المائي:**

- اتساع لفجوة بين الطلب على المياه والمتاح منها
- تدني حصة الفرد من المصادر المائية المتجددة إلى اقل من 15% من حد الفقر المائي العالمي
- ضعف أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي
- تستحوذ مياه الري 71% من الطلب على المياه، و64% من التزويد المائي
- ارتفاع نسبة الفاقد من المياه

**خدمات الصرف الصحي:**

- محدودية قدرة محطات التنقية ومحطات الرفع على معالجة ونقل مياه الصرف الصحي كماً ونوعاً
- التوسع السكاني والعمراني وزيادة الطلب على خدمات الصرف الصحي.

- عدم كفاية وكفاءة شبكات الصرف الصحي

**التحديات المؤسسية والمالية:**

- إعداد وتفعيل قانون وتشريعات المياه
- إعادة هيكلة المؤسسات العاملة في قطاع المياه
- القدرة على الاحتفاظ واستقطاب الكفاءات العاملة في القطاع، لعدم ملائمة الرواتب للفرص المتوفرة في الأسواق المحلية والخارجية
- تعرفه مياه الشرب، وعدم القدرة على استعادة الكلفة التشغيلية والرأسمالية
- هامش كلفة مياه الري عال في حين أن تعرفه مياه الري منخفضة جدا
- ارتفاع كلفة المشاريع الرأسمالية وعدم القدرة على تأمين التمويل اللازم للاستثمار في مشاريع قطاع المياه

## الأهداف العامة

1. تأمين المياه المنزلية للمواطنين بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة
2. تأمين المياه لكافة القطاعات بكميات كافية وبأسعار مناسبة لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة
3. تعظيم الاستفادة من المصادر المائية المتاحة
4. شمول كافة مدن المملكة والقرى والتجمعات السكانية بخدمات الصرف الصحي.

## الأهداف المرحلية

1. البحث عن مصادر مائية جديدة
2. زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي
3. تخفيض الاستغلال الجائر للمياه الجوفية، للعمل على ديمومتها
4. تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد من المياه
5. استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيئي واقتصادي مرتفع
6. تحسين نوعية مياه الشرب والري
7. شمول مناطق جديدة بالصرف الصحي

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **البحث عن مصادر مائية جديدة** | | | | | | | | | | |
| التزويد السنوي من المياه (مليون م3) | 286 | 306 | 312 | 313 | 327 | 330 | 340 | 350 | سلطة وادي الأردن | وزارة الداخلية |
| **زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي** | | | | | | | | | | |
| السعة التخزينية للسدود (مليون م3) | 215 | 215 | 325 | 325 | 327 | 330 | 330 | 330 | سلطة وادي الأردن | _ |

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تخفيض الاستغلال الجائر للمياه الجوفية، للعمل على ديمومتها** | | | | | | | | | | |
| كمية العجز في المياه الجوفية (مليون م 3) | 161- | 173- | 167- | 167- | 167- | 155- | 150- | 150- | سلطة وادي الأردن | |
| **استغلال المياه المعالجة في نشاطات ذات مردود اجتماعي وبيني واقتصادي مرتفع** | | | | | | | | | | |
| نسبة المياه العادمة المعالجة التي يعاد استغلالها | %90 | %94 | %93 | %93 | %94 | %95 | %96 | %96 | سلطة المياه | وزارة الزراعة |
| **تحسين نوعية مياه الشرب والري** | | | | | | | | | | |
| نسبة مطابقة فحوصات نوعية المياه إلى العدد الكلي من العينات | %98.50 | %98.50 | %98.50 | %98.50 | %98 | %98.50 | %98.50 | %98.50 | سلطة المياه | مؤسسة المواصفات و المقاييس |

## السياسات

1. تطوير وجلب مصادر مياه جديدة
2. رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية
3. التوسع بخدمات الصرف الصحي
4. تحسين البيئة الاستثمارية للشاطئ الشرقي للبحر الميت والأغوار
5. التوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص

| المؤشر | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تطوير وجلب مصادر مياه جديدة** | | | | | | | | | | |
| حصة الفرد من المياه المزودة (لتر/يوم/الفرد) | 100 | 90 | 81 | 80 | 83 | 83 | 89 | 93 | سلطة المياه | _ |
| نسبة فاقد المياه الكلي | %44.80 | %42.20 | %43.88 | %44.80 | %43 | %41 | %39 | %37 | سلطة المياه | _ |
| **رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية** | | | | | | | | | | |
| نسبة الفاقد من شبكات الري | %20 | %20 | %16 | %16 | %15 | %14 | %13 | %13 | سلطة وادي الأردن | _ |
| **التوسع بخدمات الصرف الصحي** | | | | | | | | | | |
| نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي | %60 | %62 | %63 | %64 | %65 | %67 | %68 | %69 | سلطة المياه | _ |
| **التوجه نحو اللامركزية وإشراك أكثر للقطاع الخاص** | | | | | | | | | | |
| عدد عقود مشاركة القطاع الخاص في تطوير وجلب مصادر مائية جديدة | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | سلطة المياه | |

## المشاريع والأنشطة

ألف دينار

| المشروع / النشاط | مصدر التمويل | الكلفة الكلية | الإنفاق المتوقع | | | المجموع | الجهة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2011 | 2012 | 2013 | | |
| **تطوير وجلب مصادر مياه جديدة** | | | | | | | |
| جر مياه الديسي | الموازنة العامة + القطاع الخاص | 670,240 | 42,165 | 26,695 | 3,720 | **72,580** | وزارة المياه والري |
| مشروع حفر آبار جديدة و تطوير الآبار الحالية | وحدات حكومية | 6,550 | 350 | 400 | 850 | **1,600** | سلطة المياه |
| التوعية العامة من اجل العمل في مجالات المياه والطاقة والبيئة | منحة USAID | 1,150 | 125 | 125 | 125 | **375** | وزارة المياه والري |
| سد كفرنجة | الموازنة العامة | 21,954 | 3,500 | 5,300 | 7,400 | **16,200** | سلطة وادي الاردن |
| دراسة البيئة وضبط الجودة | الموازنة العامة | 278 | 95 | 80 | 103 | **278** | سلطة وادي الاردن |
| سد الكرك | وحدات حكومية | 8,000 | 0 | 500 | 3,130 | **3,630** | سلطة وادي الاردن |
| **رفع كفاءة أنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية** | | | | | | | |
| تحسين شبكات المياه في محافظات الشمال | وحدات حكومية | 3,600 | 1,500 | 1,500 | 1,500 | **4,500** | شركة مياه اليرموك |
| تحسين أنظمة المياه في محافظات الوسط | وحدات حكومية | 4,500 | 1,500 | 1,500 | 1,500 | **4,500** | سلطة المياه |
| مشروع تقليل الفاقد في محافظة الكرك - المرحلة الأولى | وحدات حكومية + قرض | 29,333 | 13,450 | 11,900 | 8,464 | **33,814** | سلطة المياه |
| **التوسع بخدمات الصرف الصحي** | | | | | | | |
| تحسين شبكات الصرف الصحي في محافظات الوسط | وحدات حكومية | 3,000 | 1,000 | 1,000 | 1,000 | **3,000** | سلطة المياه |

## التوصيات

- ✓ ضرورة توفر أدوات قياس لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتمثل بمؤشرات كمية ونوعية.
- ✓ ان تكون الأهداف قصيرة المدى قابلة للقياس ومحددة باطار زمني.
- ✓ تحديد سنة الأساس للمؤشرات.
- ✓ وجود نظام متابعة وتقييم فعال يصدر عنه تقارير دورية ترفع الى أصحاب القرار.
- ✓ توحيد مصادر البيانات واعتماد الأجهزة الإحصائية مصدرا رئيسا لها.
- ✓ بناء قدرات الأجهزة الإحصائية خاصة في مجال السياسات.
- ✓ زيادة التنسيق بين منتجي البيانات الإحصائية والمستخدمين خاصة وان مهمة تحليل البيانات تقع خارج نطاق عمل الأجهزة الإحصائية وتحدد مهامها في جمع وتبويب البيانات وتقع مهمة التحليل على عاتق مستخدمي البيانات ( صانعي السياسات في الأجهزة الحكومية، الجامعات، مراكز البحوث).
- ✓ تشكيل فريق وطني لكل بلد من ذوي الاختصاص لتحليل البيانات والتنبؤ بالقيم المستقبلية لمساندة صناع السياسة في جميع مراحل دورة السياسة العامة ( تحديد المشكلة ..... التقييم )، ويعمل حلقة وصل بين منتجي البيانات ومستخدميها للحصول على التغذية الراجعة ، وهذا يتطلب إعداد برنامج بناء قدرات متكامل في مجال التحليل للفرق الوطنية.

## المراجع


- **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (1976-1980)، (1981-1985)، (1986-1990)**
- **برنامج التصحيح الاقتصادي 1990-2000**
- **برنامج التحول الاقتصادي 2000-2003**
- **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006**
- **الأجندة الوطنية 2006**
- **البرنامج التنفيذي 2007-2009**
- **تقييم البرنامج التنفيذي 2007-2009**
- **البرنامج التنموي التنفيذي 2011-2013**
- **تقييم البرنامج التنموي التنفيذي 2011-2013**
- **التقرير الوطني الثاني للأهداف الإنمائية للألفية 2010**
- **دليل إعداد البرنامج التنموي التنفيذ 2011-2013**


لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الرابط

**www.mop.gov.jo**

## مرفق (1) بطاقة وصف المشروع

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم المشروع | | | | | | | | | | |
| أهداف المشروع | | | | | | | | | | |
| مبررات المشروع | | | | | | | | | | |
| مكونات المشروع | | | | | | | | | | |
| مدة تنفيذ المشروع | شهر | | | | | | | | | |
| الجهة المعنية بالتنفيذ | | | | | | | | | | |
| الموقع الجغرافي | | | | | | | | | | |
| الكلفة(ألف دينار) | | | | | | | | | | |
| التدفقات النقدية المطلوبة للمشروع (ألف دينار) | مصدر التمويل | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المجموع |
| | خزينة | | | | | | | | | |
| | منح | | | | | | | | | |
| | قروض | | | | | | | | | |
| | ذاتي | | | | | | | | | |
| | أخرى... | | | | | | | | | |
| | المجموع | | | | | | | | | |
| التمويل المتاح(المتوفر) | | | | | | | | | | |

| | |
|---|---|
| الفجوة التمويلية | |
| الوضع الحالي للمشروع | |
| النتائج المتوقعة | |

## مرفق (2) نموذج المؤشرات

| المؤشر | | القيم الفعلية | | | | | | القيم المستهدفة | | | الجهة المسؤولة | الجهة المساندة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة الأساس 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | | | |
| الهدف المرحلي/السياسة رقم (1) | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| الهدف المرحلي/السياسة رقم (2) | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| الهدف المرحلي/السياسة رقم (3) | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |